



الرئيسة	السيدة نسيبة	(الإمارات العربية المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستغنيفا
	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد سن جيشيانغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيدة تتكورانغ
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	كينيا	السيدة تورويتيتش
	المكسيك	السيد غوميس روبليدو فردوسكو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد روسكو
	النرويج	السيدة هايمرباك
	الهند	السيد فينتو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو

الديمقراطية (S/2022/252)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

الإعراب عن التعاطف في وفاة السفير جيم كيلى، نائب الممثل الدائم لأيرلندا لدى الأمم المتحدة

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لقد انتاب أعضاء مجلس الأمن حزن عميق عندما علموا بالوفاة المفاجئة مؤخرا للسفير جيم كيلى، الدبلوماسي الموقر ونائب الممثل الدائم لأيرلندا لدى الأمم المتحدة.

وقد كان السفير كيلى نصيرا حقيقيا للأمم المتحدة والمجلس. وبصفته شخصا ملتزماً بتعددية الأطراف، كان يؤمن بقوة الدبلوماسية لتغيير العالم نحو الأفضل. وقد جلب إلى مناقشاتنا حول هذه الطاولة وخارج هذه القاعة نكاءً حاداً ومعرفة موسوعية بالمجلس. وبصفته زميلاً وصديقاً، وصفه العديد من الأعضاء بأنه دمث وكريم ويتمتع بروح الدعابة. وفي إطار مهمته، كان جيم مرشداً لعدد كبير من زملائه الأصغر سناً، الذين سيفتقدونه.

ويعرب أعضاء مجلس الأمن عن تعازيمهم القلبية لأسرة السفير جيم كيلى والبعثة الدائمة وحكومة أيرلندا وجميع الأشخاص الذين أثر جيم في نفوسهم في أيرلندا وخارجها.

وباسم أعضاء المجلس، أود أن أطلب منا الوقوف والتزام الصمت لحظة إحياء لذكرى السفير جيم كيلى.

وقف أعضاء مجلس الأمن في صمت لمدة دقيقة.

إقرار جدول الأعمال

أقرَّ جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2022/252)

الرئيسة: وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمتي الإحاطتين التاليتين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة بنتو كيتا، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والسيدة ليا بابيت إينيوونداي، ممثلة المجتمع المدني.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/252، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة كيتا.

السيدة كيتا (تكلمت بالفرنسية): في البداية، أود أن أعرب عن امتناني لإتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن بغية تقديم معلومات مستكملة عن الحالة الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عقب صدور آخر تقرير للأمين العام في هذا الصدد (S/2022/252). وأرحب أيضاً بمشاركة السيدة ليا بابيت إينيوونداي، بصفتها ممثلة للمجتمع المدني في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومنذ الإحاطة السابقة التي قدمتها إلى المجلس في كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.8918)، تدهورت الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. فبالرغم من العمليات العسكرية المشتركة التي قامت بها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية، ازداد عدد الضحايا المدنيين والتشريد، لا سيما بسبب العمليات الانتقامية الدموية التي نفذتها القوات الديمقراطية المتحالفة ضد السكان المدنيين في مقاطعتي شمال كيفو وإيتوري حيث سُردوا.

في تلك المقاطعات التي أصيب سكانها بصدمات نفسية، تتفاقم العواقب المأساوية للهجمات المتكررة التي تشنها جماعة الليندو المسلحة ذات الأغلبية، المعروفة باسم التعاونية من أجل تنمية الكونغو، وتشن هجماتها إما على مخيمات المشردين في مجتمع الهيمان

في أعقاب تدهور الحالة الأمنية وزيادة مستوى العنف ضد المدنيين، زادت مرة أخرى الاحتياجات إلى المساعدة الإنسانية في شرق البلاد. ولا تزال محدودية الوصول والحوادث ضد العاملين في المجال الإنساني تعوق الاستجابة. وخلال الأشهر الثلاثة الماضية، قُتل أربعة من العاملين في المجال الإنساني، وجرح واحد واختطف ستة منهم.

لا بد لي هنا من أن أدق ناقوس الخطر بشأن التدهور الشديد في حماية المركز المدني لمواقع المشردين والهجمات المتكررة على الخدمات الطبية العسكرية وغيرها من أنواع الهياكل الأساسية المدنية. لذلك، أعتزم هذه الفرصة لأذكر جميع أطراف الصراع بواجبها القانوني والأخلاقي في تيسير تقديم المعونة الإنسانية.

في ضوء هذه التطورات الأمنية المقلقة للغاية، ضاعفت البعثة جهودها لتحسين حماية المدنيين عن طريق القيام بعمليات هجومية في إيتوري، والعمل بصورة مشتركة مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية، ونشر وحدات دعم تابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لزيادة الأثر الرادع ضد حركة ٢٣ مارس في كيفو الشمالية، ومواصلة النشر المتنقل لتوفير الحماية للمشردين في كيفو الجنوبية. وتعمل أفرقتنا المدنية أيضا بلا كلل مع المجتمعات المحلية المعنية سعيا لتخفيف حدة التوترات، وتشجيع الحوار، وتحديد المسؤولين عن الجرائم بغية مواصلة مكافحة الإفلات من العقاب. ومع ذلك، يجب أن نكون واقعيين، وأن نواجه الحالة الحقيقية على أرض الواقع.

وبدون اتباع نهج مشترك يعالج الأسباب والأعراض على حد سواء، ستظل وسائلنا ووسائل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية غير كافية، نظرا لتدهور الحالة الأمنية. وهذا يثبت الحدود المتأصلة في اللجوء فقط إلى العمليات الأمنية لحسم الصراعات. لذلك، بينما ندين بشدة الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة على المدنيين، أكرر دعوتي إلى الحكومة بأن تنفذ استراتيجيات سياسية شاملة تتطوي أيضا على إصلاحات وتدابير تهدف إلى معالجة الأسباب الهيكلية والجذرية لتلك الصراعات، مما يمكننا من ضمان إحلال السلام والاستقرار الدائمين.

في إقليم دجوغو، أو على قرى في مجتمع ألو في إقليم ماهاغي، بسبب الأعمال الانتقامية التي تقوم بها جماعة مسلحة الأغلبية فيها تنتمي إلى الهيماميليشيا زانير، وانتشارها في إقليم مامباسا في محاولة للسيطرة على موارد الذهب وتمويل أنشطتها. وخلال الأشهر الثلاثة الماضية، حدثت زيادة مثيرة للقلق في أنشطة حركة ٢٣ مارس في كيفو الشمالية، مما أدى إلى هجمات كبيرة مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وما صاحبها من تشريد للسكان. وبالأمس، ارتكبت عناصر حركة ٢٣ مارس أيضا هجمات مروعة، استهدفت المدنيين في المجتمعات المحلية بالقرب من روتشورو، واندلع القتال في المنطقة الحدودية الثلاثية بالقرب من بلدة بوناغانا الحدودية.

من المؤسف أن العنف تجدد في الهضاب العليا والهضاب الوسطى في أقاليم أوفيرا وفيزي في كيفو الجنوبية ضد المدنيين، في أعقاب الهجمات التي شنتها جماعات الماي ماي على قرى مجتمع بانيامولنغي، وتلا ذلك أعمال انتقامية قامت بها ميليشيا بانيامولنغي ردا على الهجمات على مواقع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

تسجل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ما معدله ٢٥٠ حالة وفاة بين المدنيين كل شهر في كل مقاطعة - أي ما مجموعه أكثر من ٢,٣٠٠ حالة وفاة في ثلاثة أشهر.

وفي كيفو الشمالية، تتفاقم الحالة بسبب الاستخدام المزعج للأجهزة المتفجرة المرتجلة من جانب القوات الديمقراطية المتحالفة التي جددت قيادتها ولاءها لتنظيم الدولة الإسلامية في ١١ آذار/مارس. كذلك سجلت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية زيادة بنسبة ١٠ في المائة تقريبا، في المتوسط، في انتهاكات حقوق الإنسان منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١. وترجع الأسباب الرئيسية لهذه الانتهاكات إلى الهجمات التي يشنها أعضاء الجماعات المسلحة على المدنيين، والقيود المفروضة على الحيز الديمقراطي، وزيادة خطاب الكراهية.

لقد بدأت الأفرقة العاملة الفرعية عملها أيضا، مع حدوث تطورات ملحوظة في تفعيل حماية حقوق الإنسان، فضلا عن نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المجتمعات المحلية واستقرارها. وأغتنم هذه الفرصة لأبرز الأهمية التي أعلقها على التنفيذ الناجح لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية.

في الواقع أن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تواصل دعم عمل هيكل التنسيق الوطني وتيسر مشاركته مع أصحاب المصلحة الإقليميين والمحليين للتمكين من تنفيذ النهج المجتمعية إزاء نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار فيها. إن التصديق على الاستراتيجية الوطنية لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية في ٢٨ آذار/مارس، والذي يتوقع اعتماده رسميا في احتفال يرأسه الرئيس تشيسيكيدى في ٤ نيسان/أبريل، سيمثل نقطة انطلاق هامة في تفعيل البرنامج.

كما أن ثمة تقدما في تنفيذ عملية انتقال تدريجية ومسؤولة ومستدامة على الصعيد الميداني بغية كفالة أن تواصل المؤسسات والشركاء على المستويين الوطني والإقليمي إنجاز المهام الرئيسية والحفاظ على المكاسب التي تحققت، وذلك بدعم - حسب الاقتضاء - من وكالات الأمم المتحدة. وللحد من بعض مواطن الضعف القائمة في المناطق التي تغادرها البعثة تدريجيا، تُبذل جهود أيضا لتعزيز نهج يربط بين الشأن الإنساني والتنمية والسلام من أجل القيام بتحليل مشترك وتحقيق الاتساق على صعيد التخطيط والعمل بين الشركاء.

وتمشيا مع هذا النهج، ظلت البعثة على اتصال مع فريق الأمم المتحدة القطري وسلطات مقاطعة كاساي بعد انسحابها من المنطقة في العام الماضي. وفي مقاطعة تنجانيقا، ترصد البعثة عن كثب تطور الديناميات الأمنية، ولا سيما في إقليم نيونزو ومنطقة بانديرا،

إن البدء بالمشاورات الوطنية في مجال العدالة الانتقالية يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح. ومن العناصر الرئيسية إحرار تقدم في التصدي للاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية واستغلالها، حيث ما برح هذا نالعنصران يؤججان هذه الصراعات، والعمل أيضا على إصلاح قطاع الأمن لتحسين الأداء والكفاءة، وفي زيادة الموارد المخصصة لمكافحة الإفلات من العقاب بالنسبة للمجرمين والمتجرين والمتوطنين مع الجماعات المسلحة.

في ذلك السياق، أرحب بافتتاح الدورة البرلمانية الجديدة في ١٥ آذار/مارس وإدراج مقترحات ومشاريع قوانين أساسية في جدول أعمالها، بما في ذلك استعراض مشروع القانون الانتخابي، ومشروع قانون لمكافحة التمييز والعنصرية وكره الأجانب، ومشروع قانون بشأن التدريب العسكري. وبمناسبة إنشاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، وبدء الأعمال التحضيرية للعملية الانتخابية، فإني أرحب أيضا بالهدف الذي أعرب عنه رئيس الجمعية الوطنية والممثل في إجراء استعراض للقانون الانتخابي يستند إلى توافق الآراء بغية كفالة إجراء أكثر العمليات شمولاً وشفافية وسلمية للتمكين مما يلي: المشاركة النشطة للنساء والشباب على نحو خاص، ضمن الإطار الزمني الدستوري. ولا يمكن التقليل من الأهمية الاستراتيجية لاستعراض القانون الانتخابي من أجل استقرار البلد. إنها لحظة حاسمة بالنسبة لأغلبية الطبقة السياسية والمجتمع المدني الذي يتوقع اتخاذ تدابير ملموسة لاستعادة الثقة في إدارة العملية الانتخابية.

(تكلمت بالإنكليزية)

ويسرني أن أبلغكم بأنه منذ إحاطتي الأخيرة أمام مجلس الأمن النظر (S/PV.8918)، رأيت تقدما في الجهود المشتركة التي تبذلها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الأمم المتحدة القطري والحكومة لتنفيذ الخطة الانتقالية المشتركة. وقد أصدر الفريق العامل المشترك تقريرا أوليا عن المعايير والمؤشرات لقياس التقدم المحرز في الخطة التي وضعناها.

نظر لصعوبات تقنية، لن نتمكن من الاتصال بمقدمة الإحاطة من المجتمع المدني، السيدة بابيت، في هذا الصباح. بيد أننا سنوزع كلمتها على جميع أعضاء المجلس.

(تكلمت بالعربية)

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة كيتا على إحاطتها.

علمنا للتو أن طائرة مروحية تابعة لمنظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية اختفت اليوم في منطقة روتشورو. وأشيد بجميع موظفي البعثة الذين يكرسون أنفسهم كل يوم لتحقيق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولاً، يجب تقديم الدعم والمؤازرة للتقدم المحرز على الصعيد السياسي وفي المنطقة. وترحب فرنسا بالتقدم المحرز في التحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية المقرر لها في عام ٢٠٢٣. ويجب أن يستمر العمل وفقاً لخريطة الطريق التي أعلنتها اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات. ومن شأن تفتيح البرلمان لقانون الانتخابات تعزيز الثقة في مؤسسات البلد والعملية الديمقراطية.

وعلى الصعيد الإقليمي، أكد مؤتمر قمة متابعة اتفاق أديس أبابا الإطاري وجود إرادة للحوار. ويجب تنفيذ الالتزامات المتعهد بها. وفي هذا المقام، أشير إلى الاتفاقات الثنائية العديدة التي تم التوصل إليها في الشهور الأخيرة لتعزيز علاقات حسن الجوار. ويجب زيادة تعزيز التعاون من أجل مكافحة الجماعات المسلحة والجريمة.

ونحيط علماً بالإجراءات المتضاربة التي اتخذتها القوات المسلحة الأوغندية والكونغولية ضد القوات الديمقراطية المتحالفة، فضلاً عن الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الشرطة في كل من رواندا والكونغو. ورهنا بالتقدم المحرز في تحديد الأسلحة، يمكن للمجلس أن يجعل إطار المساعدة العسكرية أكثر مرونة.

للحفاظ على خطط مرنة للانسحاب المقرر للبعثة في حزيران/يونيه من هذا العام.

ويجب ألا ننسى أن استقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية مرتبط أيضاً بدعم البلدان التسعة المجاورة لها. وقد سُلط الضوء على الترابط بين دول المنطقة، ولا سيما الحاجة إلى البحث عن حلول مشتركة للتحديات التي تؤثر على الجميع، خلال مؤتمر القمة الذي عقد مؤخراً في كينشاسا للاجتماع العاشر الرفيع المستوى لآلية الرقابة الإقليمية، الذي أعاد توحيد البلدان الموقعة والمؤسسات الضامنة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

وأرحب بالجهود المبذولة تحت قيادة الرئيس تشيسيكيدى لزيادة التعاون الإقليمي، فضلاً عن تعهد المشاركين بمواصلة الانخراط في الحوار والعمل الدبلوماسي لحل التوترات وتعزيز التنسيق والتعاون فيما بينهم في مكافحة القوى الهدامة. وفي هذا الصدد، أشيد أيضاً بقرار جماعة شرق أفريقيا بقبول جمهورية الكونغو الديمقراطية عضواً كامل العضوية، على النحو الذي أُعلن عنه اليوم خلال مؤتمر القمة الاستثنائي التاسع عشر لرؤساء الدول.

في الختام، أود أن أشكر المجلس على التزامه بدعم بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما يتضح من القرار ٢٦١٢ (٢٠٢١)، الذي يمدد ولاية البعثة ومن خلال انخراطه المستمر في هذه المناقشات الفصلية. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة على دعمها الحيوي الذي مكن من تنفيذ الولاية، على الرغم من التحديات التي فرضتها جائحة مرض فيروس كورونا.

ومع ظهور تحديات عالمية متعددة تتطلب اهتمام الدول الأعضاء، أحث المجتمع الدولي على مواصلة دعم جمهورية الكونغو الديمقراطية في تحقيق الاستقرار والسلام والازدهار على المدى الطويل.

الرئيسة: أشكر السيدة كيتا على إحاطتها.

(تكلمت بالإنكليزية)

وهو استثمار كبير. وسيخصص الاتحاد الأوروبي ٤٤ مليون يورو في هذا العام لتلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفا في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. كما سيساهم في رعاية الأشخاص الذين اجتازوا تجربة العنف الجنسي، فضلا عن تعزيز فرص الحصول على المياه والتعليم.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية ليست وحدها على طريق السلام. فلنواصل دعمها.

السيدة هايبرياك (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثلة الخاصة كيتا على إحاطتها الصادقة والزاهرة بالمعلومات.

ونعرب نحن أيضا عن أسفنا بعد أن سمعنا عن تحطم الطائرة المروحية صباح اليوم في كيفو الشمالية وستابع عن كثب أي معلومات مستكملة من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشيد بحفظة السلام التابعين لها على عملهم الشاق.

يساور النرويج قلق عميق إزاء التطورات الأمنية والإنسانية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. فبعد أكثر من ١٠ أشهر من حالة الحصار، لا نرى أي تراجع في التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة. كما لا تزال خطة الاستجابة الإنسانية تعاني من نقص حاد في التمويل.

وتبين الهجمات التي شنتها القوات الديمقراطية المتحالفة هذا الشهر - والهجوم الذي شنته التعاونية من أجل تنمية الكونغو على مخيم سافو للمشردين داخليا في شباط/فبراير - التهديد المستمر الذي يواجهه السكان المدنيون، ويجب أن تتوقف هذه الهجمات. ونشدد على أنه يجب على جميع الأطراف أن تحترم القانون الدولي احتراما كاملا، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وأود أن أركز على نقطتين رئيسيتين، هما الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والعملية الانتقالية لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثانيا، يجب أن نُعيد القوى الهدامة. وتواصل الجماعات المسلحة انتهاكاتها. وتدين فرنسا الهجمات الجبانة وغير المبررة على مخيمات النازحين. فتلك المخيمات تؤوي أضعف فئات السكان، بمن فيهم النساء والأطفال. ويجب أن تواصل بعثة الأمم المتحدة والقوات المسلحة الكونغولية حمايتهم.

ويجب أن تكون نتائج العمليات على أرض الواقع مرئية. وقد أُعيد تشكيل لواء التدخل التابع لقوة البعثة لهذا الغرض. ويجب أن يستمر التنسيق بين القوات المسلحة الكونغولية والأوغندية وبعثة الأمم المتحدة. ولن تُكفل حماية المدنيين إلا إذا كان هناك احترام كامل لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وبغية معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، يجب تفعيل استراتيجية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج دون إبطاء. ويجب تعزيز مكافحة الإفلات من العقاب، سواء بالنسبة للجماعات المسلحة أو لبعض أفراد قوات الأمن. ومن هذا المنطلق، ترحب فرنسا بإدانة ٢٤ عضوا في جماعة "التعاونية من أجل تنمية الكونغو" في إيتوري بتهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

ويجب ضمان إمكانية تتبع الموارد الطبيعية حتى لا تقع في أيدي الجماعات المسلحة. ومن مسؤولية مجلس الأمن معاقبة أولئك الذين يهبون موارد الشعب الكونغولي.

أخيرا، يجب على الكونغوليين أن يواصلوا الاعتماد على دعم شركائهم. ويجري الآن رصد المؤشرات الواردة في الخطة الانتقالية للبعثة رسدا منتظما، وهو ما من شأنه المساعدة في تنظيم الانسحاب التدريجي للبعثة. ويجب أن تكون وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها مستعدة لتولي زمام الأمور والبدء فورا في الاستثمار في تنجانيقا، التي ستسحب منها البعثة في حزيران/يونيه.

وستدعم فرنسا جمهورية الكونغو الديمقراطية في المرحلة الانتقالية. وستقوم الوكالة الفرنسية للتنمية بتعبئة نصف بليون يورو من الآن وحتى عام ٢٠٢٥ لدعم الصحة والزراعة وتمكين المرأة،

فلا يمكن التسرع في هذه العملية. ويجب أن تستند إلى الحالة في الميدان، بدلا من مواعيد نهائية محددة. وتظل النرويج ملتزمة بالخفض التدريجي لقوام البعثة في الوقت المناسب وبصورة مسؤولة وانسحابها في نهاية المطاف. وتقف النرويج على أهبة الاستعداد للعمل مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة من أجل تحقيق السلام المستدام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيدة إيفستينغينا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة بنتو كيتا، على إحاطتها.

لقد علمنا بقلق بالغ بفقدان الطائرة العمودية التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن ندعم أنشطة حفظة السلام في البلد.

ونلاحظ بمزيد من الجزع أن المشاكل في مجال الأمن قد تصاعدت في الأجزاء الشرقية والشمالية - الشرقية من البلد، وتحديدا في مقاطعتي إيتوري وكيفو الشمالية. وقد كانت هناك حالة حصار سارية، منذ أيار/مايو ٢٠٢١، وقد تم، منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، تنفيذ عملية عسكرية مشتركة مع الوحدات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا.

ونرحب بالجهود المبذولة لمواجهة الميليشيات. لكن يجدر بنا أن نشير إلى أن القوات المسلحة الكونغولية، إلى جانب شركائها الإقليميين وحفظة السلام التابعين للبعثة، لم تتمكن بعد من كبح قدرة الميليشيات العديدة المنتشرة في المنطقة بصورة جذرية. ونلاحظ تكثيف أنشطة عدد من الجماعات المسلحة، وفي مقدمتها القوات الديمقراطية المتحالفة. وعلمنا مع الجزع أن نشاط التعاونية من أجل تنمية الكونغو قد ازداد مؤخرا. ففي ١ شباط/فبراير قتل أكثر من ٥٠ شخصا، من بينهم نساء وأطفال، في أعقاب هجوم شنه ذلك الكيان في إيتوري.

وقد أيد الاتحاد الروسي اعتماد بيان صحفي لمجلس الأمن في ٤ شباط/فبراير (SC/14787) لإدانة هذا العمل الشنيع. وفي الأشهر الأولى من هذا العام، نُفذت مرارا هجمات استهدفت مدنيين. ويساورنا

أولا، يظل الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية محركا للنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فهو يدر إيرادات كبيرة للجماعات المسلحة ويمثل فرصة ضائعة للدولة الكونغولية. وتتسبب هذه الأنشطة كذلك في معاناة إضافية لسكان المدنيين. ويساورنا قلق بالغ إزاء استخدام الأطفال في المناجم واستغلال النساء في قطاع التعدين.

والتعاون الإقليمي أساسي للحد من هذه الصناعة. ونحث الدول ذات الصلة على تنفيذ التوصيات الصادرة عن حلقة عمل الخرطوم العام الماضي. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لنظام جزاءات يعمل بشكل جيد أن يحدث أثرا وقائيا وأن يعزز مساءلة الجناة. وتؤيد النرويج عمل جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والاتحاد الأفريقي، في إنشاء آليات للتعامل مع هذا السبب الجذري للنزاع.

ثانيا، يتوقف النجاح النهائي للبعثة على عملية انتقال جيدة التنفيذ. ويجب أن يشمل ذلك تركيزا قويا على حماية المدنيين. ونرحب بالاجتماعات التي عقدت مؤخرا في إطار الفريق العامل المشترك والفريق العامل الفرعي المعني بالمرحلة الانتقالية، وهي اجتماعات حاسمة لكفالة تخفيض تدريجي قائم على شروط. ونرحب بإشراك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في هذه العملية.

وتبين المعالم والمؤشرات المحددة في الخطة الانتقالية المشتركة أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار بالوسائل العسكرية وحدها. فيجب أن تكون مصحوبة بحوار سياسي ومجتمعي شامل وجهود لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونحث البعثة وسلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية على مواصلة إشراك المجتمع المدني وزعماء المجتمعات المحلية، فضلا عن النساء والشباب في تحديد خطوات ملموسة لتعزيز جهود تحقيق الاستقرار والحوار.

ويبين التقرير المرحلي (S/2022/252، المرفق الأول) أن هناك حاجة إلى الوقت والجهود المتضافرة والتعاون الوثيق بين الجهات الفاعلة ذات الصلة لتحقيق المعالم الرئيسية في خطة الانتقال المشتركة.

ونشيد بالتزام البلدان المجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بتطوير أساليب تعاون عملية تهدف إلى تحقيق استقرار الحالة في منطقة البحيرات الكبرى، فضلا عن التقدم المحرز في الحوار الثنائي بين أصحاب المصلحة الإقليميين فيما يتعلق، أولا وقبل كل شيء، بالمسائل الأمنية وتعزيز الحدود الوطنية ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ونرحب بجهود قادة دول المنطقة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. ونعتقد أن من المهم عقد جلسة أخرى للاجتماع الرفيع المستوى لإطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية في شباط/فبراير.

السيد دي أميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة بنتو كيتا، على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات. وأرحب بمشاركة وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية في هذه الجلسة. وسأثير ثلاث نقاط اليوم.

أولا، إن الحالة الأمنية في مقاطعة إيتوري تدعو إلى القلق الشديد. فقد شهدت الأشهر القليلة الماضية، كما ورد في التقرير الأخير للأمين العام (S/2022/252)، تصعيدا للعنف من قبل الجماعات المسلحة. وأصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا (SC/14787) بشأن الهجوم الوحشي بصفة خاصة الذي شنته ميليشيات التعاونية من أجل تنمية الكونغو على مخيم سافو للمشردين داخليا، والذي أسفر عن مقتل عشرات المدنيين.

ولا تقل الحالة في مقاطعة كيفو الشمالية إثارة للقلق. ويساور البرازيل قلق بالغ إزاء تزايد عدد الهجمات التي تستخدم فيها الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع. وهناك دلائل على زيادة نشاط الجماعات المسلحة، في كيفو الجنوبية. وقد تأثر السكان المدنيون تأثرا مباشرا بالعنف، من دون استثناء للنساء والأطفال. وعلاوة على ذلك، لا يزال انعدام الأمن يعوق الدعم الإنساني الذي تشتد الحاجة إليه.

وهذا يقودني إلى النقطة الثانية من بياني: سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة. لقد أثرت عشرات الحوادث على برامج الأمم المتحدة وموظفيها، ولم يكن السبب المباشر في كل تلك الحوادث جماعات

قلق بالغ إزاء الهجمات على مخيمات المشردين داخليا واستخدام الجماعات المسلحة للأجهزة المتفجرة يدوية الصنع. ونعتقد أنه من أجل النجاح في التغلب على المقاتلين، من الضروري زيادة التنسيق بين حفظة السلام وقوات الأمن الكونغولية، فضلا عن تيسير بناء قدرات هذه الأخيرة.

ونرحب بإنشاء مركز، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، لتنسيق عمليات البعثة والجيش الكونغولي. وكذلك نرحب بإقامة التعاون الثلاثي، بمشاركة أفراد عسكريين أوغنديين. ونؤيد تعزيز لواء التدخل التابع للبعثة. ونرى أنه خلال تنفيذ اتفاق العملية الانتقالية المشتركة الذي اعتمده يوم ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية وقيادة البعثة بخصوص تخفيض قوام البعثة وانسحابها من البلد في عام ٢٠٢٤، من المهم أخذ الحالة والتطورات الميدانية في الاعتبار من أجل العمل بطريقة مرحلة ومسؤولة. وهناك مشكلة حادة مستمرة تتمثل في استغلال المقاتلين للموارد الطبيعية بصورة غير مشروعة لتمويل العمليات وبناء القدرات العسكرية. ونأمل أن تتمكن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالعمل جنبا إلى جنب مع حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة والشركاء الدوليين، من استعادة السيطرة على الحالة الأمنية وتطبيع الحالة.

ومن الأهمية بمكان تنفيذ تدابير غير عسكرية لتعزيز المؤسسات المحلية لإدارة الدولة وتخفيف حدة الحالة الإنسانية وتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. والأولوية في إحراز التقدم نحو التوصل إلى حل ومصالحة طويلي الأجل في جمهورية الكونغو الديمقراطية هي تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الاجتماعي للمقاتلين السابقين، بمساعدة ذوي الخوذ الزرق.

ومن الركائز الأساسية للسياسة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على المدى القريب الانتخابات الرئاسية. فمن الضروري إجراء الانتخابات وفقا للجدول الزمني المحدد في الدستور، لكفالة كونها شاملة ومتماشية مع المعايير الدولية للانتخابات. ونرحب بجهود السلطات في التحضير لتنظيم الانتخابات.

وبشأن الحالة الراهنة في البلد. وأرحب أيضا بحضور ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية في هذه الجلسة.

سيركز بيان مجموعة الدول الأفريقية الثلاث على ثلاث نقاط رئيسية: الحالة السياسية، والحالة الأمنية، والحالة الإنسانية.

فيما يتعلق بالحالة السياسية، نرحب بافتتاح الدورة البرلمانية في آذار/مارس، ويشجعنا التزام الرئيس السيد فيليكس أنطوان تشيسيكيدى تشيلومبو بإجراء انتخابات في عام ٢٠٢٣، وفقا للجدول الزمنية الدستورية. ونرحب باعتماد اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة لخريطة الطريق الانتخابية. والالتزام الصريح للسلطات الكونغولية باحترام المواعيد النهائية للانتخابات سيعطي مصداقية للعملية الديمقراطية بما يؤدي إلى انتخابات حرة وشاملة وشفافة.

وإذ تدرك السلطات الكونغولية بوضوح أهمية مشاركة جميع قطاعات المجتمع، ولا سيما الشباب والنساء، مشاركة كاملة في العملية الانتخابية، عينت السيدة ماري - جوزي كابنغا نائبة للأمين التنفيذي الوطني للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، وهي أول امرأة تشغل ذلك المنصب.

إن تعزيز المؤسسات والمكاسب الديمقراطية التي تحققت في السنوات الأخيرة هما التحديان السياسيان الرئيسيان اللذان تواجههما الانتخابات المقبلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويتعين على مجلس الأمن أن يسهم في الزخم الإيجابي الذي تحققه السلطات الكونغولية بأن يقدم مقترحات واقعية وملموسة تتناسب مع التحديات المصرية في الميدان.

إن جسامه التحديات تتطلب منا التزاما أكثر ثباتا تجاه الشعب الكونغولي بأن نعمل على تشجيع جميع الجهات السياسية الفاعلة على التحلي بروح التضحية والتوافق في الآراء. ونحث الشركاء في التنمية على تقديم الدعم المالي والمادي اللازم لتنفيذ برنامج عمل الحكومة للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣، بما في ذلك إجراء انتخابات محلية ووطنية في عام ٢٠٢٣.

مسلحة غير تابعة للدولة. ونحيط علما بأن السلطات الكونغولية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية منخرطتان في التصدي للحادث الذي أطلق فيه جنود من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية النار على دورية تابعة للبعثة.

وقد تشرفت البرازيل بالإسهام في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتعيين بعض من أبرز ضباطها في منصب قائد القوة. وقد شهدوا على الشجاعة والإحساس بالواجب اللذين تتحلى بهما القوات والمدنيون الذين يؤدون مهمتهم في ظروف صعبة وخطيرة في كثير من الأحيان. ولذلك، نشعر بالحزن والقلق إزاء أبناء فقدان طائرة مروحية تابعة للبعثة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأخيرا، نلاحظ الخطوات التي اتخذت مؤخرا لزيادة التعاون عبر الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، فضلا عن العملية العسكرية المشتركة التي شاركت فيها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية. ومن شأن تلك المبادرات، شريطة على احترامها الكامل لسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامة أراضيها، أن تهيئ الظروف الملائمة لبذل جهود أكثر فعالية في سبيل تحقيق الاستقرار في المنطقة. ويجب تشجيع التنسيق الثلاثي بين بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن، وهي كينيا وغابون وغانا.

وأغتنم هذه الفرصة لأشيد بالعمل الرائع الذي تضطلع به الممثلة الخاصة للأمين العام بنتو كيتا. فإحاطتها المفصلة تتضمن عناصر إضافية ستساعد على إجراء تقييم أفضل بشأن أنشطة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

وللاستفادة من التقدم المحرز، تدعو مجموعة الدول الأفريقية الثلاث إلى تعزيز قدرات الدولة الكونغولية في مجال القضاء. وبالإضافة إلى تلك التدابير، يجب على المجلس أن يعالج مسألة حظر توريد الأسلحة، التي نرى أنها تحد من فعالية العمليات العسكرية التي تشنها الدول ضد حركات التمرد، إذ تحافظ تلك الحركات على قدرتها على إلحاق الضرر من خلال حصولها على إمدادات من الأسواق الموازية وعادة ما تتمكن من تعزيز هذه القدرات.

ونطلب إلى المجلس أن يوافق على الطلب المشروع الذي قدمته السلطات الكونغولية من أجل إلغاء شرط الإخطار فيما يتعلق بشراء الأسلحة. فالحكومة عززت نظامها لإدارة الأسلحة والذخائر، وهو ما يبرهن على التزامها بتنفيذ التدابير التي تكفل مراقبة وإدارة الأسلحة التي في حوزتها.

(تكلم بالإنكليزية)

وكما نعلم جميعاً، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية ضحية لغناها بالموارد المعدنية. واستغلال تلك الموارد على نحو غير مشروع هو السبب الرئيسي لزعة الاستقرار والعنف. ونرحب باعتماد الحكومة الكونغولية خطة استراتيجية وطنية تتعلق بأوجه استغلال الموارد المعدنية وإصدار شهادات المنشأ، ويحدونا أمل كبير في أن يوضح ذلك أوجه استغلال تلك الموارد في الكونغو. ونشجع البلدان المجاورة على تنفيذ التزاماتها بموجب المبادرة الإقليمية لمناهضة استغلال الموارد الطبيعية بصورة غير قانونية. وينبغي لها أيضاً أن تعتمد آلية إصدار الشهادات التابعة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في القوانين والممارسات الوطنية، تماشياً مع المعايير الدنيا المتفق عليها دولياً، فضلاً عن إنشاء نظم داخلية للمراقبة والرصد والتحقق للقضاء تماماً على الاتجار غير المشروع بالمعادن.

وتكرر المجموعة النداء الذي وجهته السلطات الكونغولية تأكيداً منها على ضرورة وأهمية فرض عقوبات على جميع الأفراد والكيانات الضالعين في الاتجار غير المشروع بالموارد المعدنية. فتلك الأنشطة تشجع الجماعات المسلحة على مواصلة عنفها وتؤجج التوتر القبلي.

إن المسائل المعقدة التي تواجهها جمهورية الكونغو الديمقراطية تجعل الديناميات الإقليمية ذات أهمية خاصة. وفي ذلك الصدد، نرحب بمجموعة الدول الأفريقية الثلاث بالبيان الصادر عن الاجتماع السابع الرفيع المستوى لآلية الرقابة الإقليمية المنبثقة عن الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وهذه الآلية مهمة وقد وافقت عليها دول المنطقة، وهي تعطي الأولوية للدبلوماسية والحوار في مواجهة التحديات المتعلقة بالحدود، وتعمل على تعزيز التنمية الاقتصادية في دول المنطقة.

إن توقيع السلطات الكونغولية على مذكرتي التفاهم مع أوغندا ورواندا، فضلاً عن الأعمال العسكرية المنسقة الجارية، يسهمان في إرساء نهج إقليمي بناءً. وبغية تحقيق الفعالية والاستدامة لهذا النهج، توصي مجموعة الدول الأفريقية الثلاث بتوسيع نطاق الجهد المشترك لكي يشمل جميع المشاكل التي تقوض الاستقرار في المنطقة، بما في ذلك المسألة الشائكة المتعلقة بالاستغلال غير المشروع للموارد المعدنية. فلا بد من استعادة سلطة الدولة الكونغولية في شتى ربوع البلد، وإعادة إرساء سيادة القانون في كل جزء منه.

ويساور مجموعة الدول الأفريقية الثلاث قلق خاص إزاء تدهور الحالة الأمنية، ولا سيما في مقاطعتي إيتوري وكيفو، بسبب الهجمات المتكررة التي تشنها الجماعات المسلحة. إن الجزء الشرقي من الكونغو ما فتئ يشهد دورة غير مسبوقه من المذابح وأعمال العنف، وازدياد تجنيد الأطفال، وأعمالاً وحشية، ترتكبها القوات الديمقراطية المتحالفة والتعاونية من أجل تنمية الكونغو وغيرها من الجماعات المتمردة، وكلها تهدف بوضوح إلى إشاعة مناخ من الخوف بين السكان.

إن دورة الإرهاب التي تغذيها الجماعات المسلحة مستمرة منذ فترة طويلة جداً. ولا بد من أن يتوقف مؤيدو الجماعات المسلحة وأولئك الذين يزودونها بالأسلحة. ويجب محاكمة مرتكبي تلك الجرائم ومحاسبتهم على أفعالهم الدنيئة. وتجدر الإشارة في هذا السياق بحكم الإدانة الصادر عن المحاكم العسكرية الكونغولية بحق ٢٤ عضواً من التعاونية من أجل تنمية الكونغو.

على القلق الشديد. ونحث المانحين الدوليين والإقليميين، فضلا عن جميع شركاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، على دعم خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢٢، التي أطلقتها الحكومة الكونغولية والأمم المتحدة.

ونثني على العمل الرائع الذي يقوم به العاملون في المجال الإنساني الذين يقدمون الدعم المستمر لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية، معرضين حياتهم للخطر. ونشيد إشادة مستحقة بكل حفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني وأعضاء القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الذين فقدوا أرواحهم وهم يعملون من أجل السلام في ذلك البلد. وندعو السلطات الكونغولية إلى مواصلة جهودها لضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني حتى يتمكنوا من تنفيذ ولاياتهم دون عوائق.

وفي الختام، تؤكد المجموعة مجددا دعمها الثابت للحكومة الكونغولية وبعثة الأمم المتحدة. ونؤكد من جديد أيضا التزامنا بالسلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيادتها.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام كيتا على إحاطتها وعلى تقانيها في مهمتها. وأود أيضا أن أرحب بزميلنا الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية في القاعة اليوم.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن قلقي إزاء التقرير المتعلق بإسقاط المروحية وعن تعازي في أي خسارة في الأرواح. وهذا مجرد دليل آخر على الخطر غير العادي الذي تواجهه قوات بعثة الأمم المتحدة في عملها في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أود أن أستغل وقتي اليوم لمناقشة الهجمات الأخيرة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجهودنا لتعطيل شبكات الموارد غير المشروعة، والتخطيط للمرحلة الانتقالية، وانتخابات عام ٢٠٢٣، وسلوك حفظة السلام.

أولا وقبل كل شيء، تدين الولايات المتحدة بشدة الهجمات المستمرة التي تشنها الجماعات المسلحة، بما في ذلك تنظيم الدولة

إن قطع شرايين الحياة الاقتصادية للجماعات المسلحة هو أحد مفاتيح استعادة السلام المستدام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب أيضا أن يكون التصدي للعصابات المسلحة مصحوبا بدعم مالي ومادي كبير يوجه لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية. ولا شك أن نجاح ذلك البرنامج الهام سيكون له مردود إيجابي على عمليات الأمن والاستقرار والتنمية.

ويلاحظ الأعضاء الأفارقة الثلاثة بقلق تزايد استخدام المتمردين للأجهزة المتفجرة المرتجلة. ولاستخدام تلك الأجهزة تأثير كارثي على سلامة السكان وحركتهم. ونحن ندين تلك الأعمال الوحشية بأشد العبارات.

كما تلاحظ المجموعة بقلق بالغ تصاعد الفظائع والوجود الواضح للجماعات الإرهابية في المنطقة. ويجب على المجتمع الدولي أن يلتزم ببذل المزيد من الجهد للتصدي لتلك الجماعات، ليس في جمهورية الكونغو الديمقراطية فحسب، بل أيضا في جميع أنحاء القارة. ويجب أن نتخذ التدابير اللازمة لكبح جماح تلك الآفة قبل أن تترسخ جذورها. ويبدو لنا أن تحديد الأسباب الجذرية واقتراح حلول عملية هما بداية عمل قوي. وفي هذا الصدد، نشيد بالدعم القيم الذي تقدمه بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لقوات الدفاع الكونغولية. ونرحب أيضا بجهود التنسيق والاتصال بين السلطات الكونغولية وبعثة الأمم المتحدة.

ومن الضروري أن تنفذ خطة البعثة للانسحاب الانتقالي استنادا إلى تقييم للمعايير المرجعية المحققة. ويجب أن يكون الانسحاب تدريجيا ومنظما ومنسقا مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لتجنب أي تكرار للعنف. ونرحب بالتقدم الذي أحرزته السلطات الكونغولية في تنفيذ النقاط المرجعية الـ ١٨ المحددة في الخطة الانتقالية المشتركة.

إن البيئة الأمنية عامل يزيد من تفاقم الحالة الإنسانية. فمع نزوح ٥,٥ مليون شخص ووجود ٢٧ مليون آخرين يواجهون انعدام الأمن الغذائي، فإن الأزمة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تبعث

الديمقراطية والمناطق العابرة للحدود يغذي ويمول مباشرة الأنشطة التي تهدد حياة الشعب الكونغولي كل يوم. وبدلاً من ذلك، ينبغي استخدام تلك الموارد لبناء مستقبل لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويساورنا القلق إزاء ما خلص إليه تقرير الأمين العام من أن هناك، في مناطق كينيو الجنوبية، وجوداً متزايداً للجماعات المسلحة المرتبطة بالجماعات الإجرامية الإقليمية التي تنظم التعديين غير المشروع. ويجب أن نضع حداً لذلك، ولذلك، ما زلنا ملتزمين بالعمل مع الدول الأعضاء للاستفادة بقوة من القرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، المتعلق بنظام الجزاءات المفروضة على جمهورية الكونغو الديمقراطية. والجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة على آلان غوتز وشبكتة تدل على التزامنا بكشف وتعطيل شبكات أولئك الذين يستفيدون على حساب أمن البلد وتنميته وشعبه.

ثالثاً، نرحب بالتنسيق الجاري بين بعثة الأمم المتحدة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع الشركاء، بما في ذلك سلطات المقاطعات، لتفعيل خطة البعثة الانتقالية. وبينما نفكر في المستقبل، أعلم أن العديد من العيون تنظر إلى الانتخابات المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣. وتحقيقاً لهذه الغاية، تؤيد الولايات المتحدة تعزيز الحماية لحرية التعبير، وهو أمر بالغ الأهمية لعملية انتخابية ذات مصداقية. ونحن على استعداد، مع المجلس، لضمان أن يكون لدى شركائنا في حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية جميع الأدوات التي يحتاجون إليها للتخطيط وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وفي الوقت المناسب وأمنة وشاملة.

رابعاً، وأخيراً، في سياق بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يجب ألا يغيب عن بالنا كفاح ما زلنا نخوضه عبر عمليات الأمم المتحدة الميدانية، أي إنهاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وفي عام ٢٠٢١ وحده، تلقت بعثة الأمم المتحدة بلاغات عن ٢٣ ادعاء بالاستغلال والاعتداء الجنسيين ارتكبها موظفو الأمم المتحدة. وأعلم أن فريق السلوك والانضباط التابع للبعثة يعمل بجد على معالجة تلك الادعاءات والتحقيق فيها. وأمل أن تعمل البلدان التي يُتهم موظفوها بنفس القدر من الجِد لمحاسبة الجناة عندما تثبت الادعاءات.

الإسلامية في العراق والشام (داعش) في جمهورية الكونغو الديمقراطية، المعروف أيضاً باسم القوات الديمقراطية المتحالفة، والتعاونية من أجل تنمية الكونغو. ويساورنا القلق إزاء التهديدات الخطيرة التي تشكلها الجماعات المسلحة التي لها شبكات في جميع أنحاء المنطقة على المدنيين. وكما يشير تقرير الأمين العام (S/2022/252)، فإن هذه تشمل أيضاً حركة ٢٣ مارس (M-23) التي يحتمل إعادة تشكيلها والجماعات المسلحة البوروندية.

ونشعر بالانزعاج بشكل خاص، كما ذكر آخرون، إزاء الهجمات الأخيرة في مخيم بلين سافو للمشردين داخليا، في إيتوري بروفيدانس. وهناك، في الساعات الأخيرة من يوم ١ شباط/فبراير، ذبح مهاجمو التعاونية من أجل تنمية الكونغو أكثر من ٦٠ شخصاً، معظمهم من النساء والأطفال، قبل أن تتدخل البعثة بالاشتراك مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لصد الهجوم. وتولي الولايات المتحدة احتراماً كبيراً لعمل المنظمات غير الحكومية والدعاة الذين يبذلون قصارى جهدهم لتسليط الضوء على تلك الأنواع من الهجمات والانتهاكات ضد المدنيين، التي كثيراً ما تستهدف جماعات عرقية معينة. ويسرنا أن نرى الممثلة الخاصة وفريقها يفكرون بشكل نقدي في كيفية تعزيز قوات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك من خلال تعزيز استخدام عمليات النشر القتالية الدائمة، لتوفير أفضل حماية للسكان الضعفاء في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتحقيقاً لتلك الغاية، ترحب الولايات المتحدة بالخطوات الأولية التي اتخذتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وقوة الدفاع الشعبية الأوغندية، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق التواصل الفعال وفض الاشتباك. ونحث جميع الأطراف على التنفيذ الكامل للتنسيق المتفق عليه. ونواصل أيضاً حث الدول الأعضاء على مواصلة التقيد بقرارات جزاءات مجلس الأمن وجميع الالتزامات ذات الصلة بموجب القانون الدولي في تنفيذ جميع العمليات عبر الحدود في الشرق.

ثانياً، إن كل من يجلس هنا في هذه القاعة ويتابع اليوم يعلم تماماً أن الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية في شرق جمهورية الكونغو

تقع المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين على عاتق حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويتمثل دور البعثة في تكملة تلك الجهود، بما في ذلك في مناطق انتشارها. وفي ذلك الصدد، نشير إلى أن استمرار العنف وانعدام الأمن في المقاطعات الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية - وخاصة في إيتوري ومنطقة الشمال الكبير في كيفو الشمالية وأجزاء من كيفو الجنوبية - مدعاة للقلق. ولا تزال التعاونية من أجل تنمية الكونغو والقوات الديمقراطية المتحالفة والجماعات المسلحة الأخرى نشطة، مما أسفر عن مقتل عشرات المدنيين ومهاجمة قوات الأمن الحكومية وحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. كما أعلن تنظيم الدولة الإسلامية في ولاية وسط أفريقيا مسؤوليته عن الهجوم الذي وقع في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر باستخدام عبوة ناسفة في بيني، والذي يحمل بصمات هجوم إرهابي عادي. ونحن ندين بشدة تلك الهجمات ونقدم تعازينا لأسر الضحايا.

ومن دواعي القلق الصلات القائمة بين القوات الديمقراطية المتحالفة والجماعات الإرهابية واحتمال انتشار الإرهاب في منطقة وسط أفريقيا. وما فتئت سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية تثير مسألة وجود إرهابيين يعملون تحت غطاء القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والقوات الديمقراطية المتحالفة في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ومانيمبا. يجب أن يؤخذ ذلك على محمل الجد. ونرحب بالجهود الإقليمية المعززة فيما بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا ورواندا لمكافحة الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشدد أيضا على الحاجة الماسة إلى التنسيق الثلاثي المنتظم بين بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقوة الدفاع الشعبية الأوغندية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أثناء العمليات العسكرية، ولا سيما على المستوى التكتيكي.

ونحيط علما بالاستعدادات الجارية لانسحاب بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من تتجانيقا بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢٢. ومن شأن خفض التدريجي الناجح، وفقا

وبين الهجمات الأخيرة، والتعدين غير القانوني، وانتخابات كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣، فإن دور البعثة لا يزال مهما كما كان دائما. ونتطلع إلى مواصلة مناقشة ذلك الدور وتتبع كل التقدم المحرز في الأسابيع المقبلة.

السيد فينيكو (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر الممثلة الخاصة للأمين العام بنتو كيتا على ما قدمته من معلومات مستكملة عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتطورات في البلد. وأرحب أيضا بممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية في جلسة اليوم.

تعود مساهمات الهند في حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى عام ١٩٦٠، عندما ساعد حفظة السلام التابعون لنا في الانسحاب المنظم للقوات الاستعمارية وإنشاء حكومة وطنية. ومنذ ذلك الحين، جاد ٥١ من جنودنا بأرواحهم، وهو أكبر عدد من أي بلد مساهم بقوات لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والهند، بوصفها ثاني أكبر مساهم بقوات في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بأكثر من ٢٠٠٠ فرد، تولي اهتماما شديدا لعمليات البعثة، وكذلك بالتطورات في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتعرب الهند عن قلقها البالغ إزاء تحطم طائرة الهليكوبتر التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي كانت في مهمة استطلاع في وقت سابق اليوم بالقرب من روتشورو. وندعو من أجل سلامة ورفاه أفراد الطاقم والركاب. ونتطلع إلى أن تقدم الممثلة الخاصة كيتا معلومات مستكملة عن تلك الحادثة.

سأركز ملاحظاتي على الهدفين الرئيسيين المتعلقين بولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية - حماية المدنيين ودعم تحقيق الاستقرار وتعزيز مؤسسات الدولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والإصلاحات الرئيسية في مجالي الحكم والأمن.

العاشر الرفيع المستوى لآلية الرقابة الإقليمية المنبثقة عن الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الذي عقد في كينشاسا في ٢٤ شباط/فبراير. وقد مكن إطار السلام والأمن والتعاون بلدان المنطقة من التعاون والعمل معا للقضاء على القوى السلبية العاملة داخل المنطقة. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن الإطار يظل الهيكل الرئيسي لإحلال السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة وصونهما.

وفي الختام، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية المسالمة والمستقرة ستسهم إسهاما كبيرا في التنمية الشاملة للمنطقة. ويمكن رؤية تلك الإمكانية في زيادة الشراكة والتعاون بين أصحاب المصلحة الإقليميين. لقد أظهرت قيادة البلد تصميمها الراسخ على التصدي للتحديات القائمة، ويتعين على المجتمع الدولي أن يحيط علما بذلك وأن يواصل دعم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن جانبنا، سنتظّل الهند ثابتة في دعم شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد سن جيشيانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الممثلة الخاصة كيتا على إحاطتها، وأرحب بحضور الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية في جلسة اليوم.

يساورنا قلق عميق إزاء الطائفة العمودية المفقودة التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونأمل أن يتم تأكيد مكان وجودها وسلامة طاقمها وركابها في أقرب وقت ممكن.

شهدت الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تدهورا مستمرا في الفترة الأخيرة، مع تصاعد العنف من جانب الجماعات المسلحة وزيادة تواتر الهجمات على المدنيين والمشردين. وتدين الصين بشدة حوادث العنف هذه وتؤيد استجابة المجلس السريعة والقوية من خلال إصدار بيان صحفي (SC/14787). وبيدونا الأمل في أن تعزز الحكومة، من خلال تنفيذ حالة الحصار في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، التنسيق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بغية توفير الحماية الفعالة للمدنيين.

للجدول الزمني، أن يزيد من تعزيز خطط البعثة نفسها لترشيد الموارد والتركيز على المقاطعات الشرقية الثلاث.

ولاحظنا أيضا الخطوات المتخذة في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية في ضوء المعايير المرجعية وإنشاء آلية التنسيق الإقليمية. وسيكون إحراز تقدم ملموس في تنفيذه، بمشاركة المرأة على قدم المساواة وبصورة مجدية في جميع المراحل، حاسما لإحلال السلام والاستقرار في نهاية المطاف في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشجع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على مواصلة دعم جهود حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية فيما يتعلق بإصلاح قطاعي الأمن والقضاء.

وفيما يتعلق بعمليات البعثة في الميدان، نعتقد أن من المهم زيادة الوضوح بشأن تفسير الولاية من حيث الصلة بلواء التدخل التابع للقوة والكتائب الأخرى. ومن شأن ذلك أن يساعد البلدان المساهمة بقوات على أن يكون لديها فهم واضح للعمليات التي يتعين الاضطلاع بها وأن تجهز نفسها على النحو المناسب، وهو أمر هام بصفة خاصة لسلامة وأمن حفظة السلام.

لقد أحرزت سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية تقدما نحو إجراء الانتخابات عن طريق التعيينات في اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، وكشف النقاب عن خريطة طريق انتخابية، وتقديم مشاريع التشريعات اللازمة. ونرحب بتلك التطورات، بينما نلاحظ التحديات الواردة في خريطة الطريق. ونشجع جميع أصحاب المصلحة على الحفاظ على الزخم الإيجابي وتهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع وشفافة.

وترحب الهند أيضا بتولي رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية دور رئيس الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وترحب بانضمام البلد إلى جماعة شرق أفريقيا كعضو كامل العضوية. ونعتقد أن ذلك سيساعد على تعزيز القيادة المستمرة للبلد ومشاركته مع جيرانه ومنطقة وسط أفريقيا الأوسع نطاقا. ونرحب أيضا بعقد الاجتماع

لخريطة الطريق الانتخابية، وندعو جميع القادة السياسيين إلى التغلب على خلافاتهم، والحفاظ على الوحدة، والنهوض معاً بأمر محددة، مثل الإصلاح الانتخابي، ووضع الصيغة النهائية للجدول الزمني للانتخابات وميزانيتها.

ويجب عدم تجاهل الاحتياجات الإنسانية والإنمائية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى الرغم من أن العالم اليوم مضطرب، مع تزايد تواتر مشاكل مناطق التوتر الشديد، يجب عدم تهميش جمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها من بنود جدول الأعمال المتصلة بأفريقيا. وتدعو الصين بقوة المجتمع الدولي إلى زيادة عونه ومساعدته لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان الأفريقية الأخرى. وقد تبرعت الصين مؤخراً بدفعة أخرى من لوازم مكافحة الفيروسات لمستشفى جامعة كينشاسا وستواصل الإسهام في السلام والتنمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لقد اضطلعت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدور حيوي في تحقيق استقرار الحالة الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتقدر الصين الجهود الدؤوبة التي تبذلها الممثلة الخاصة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في ذلك الصدد.

والحدث الذي وقع مؤخراً عندما أطلقت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية النار على أفراد البعثة الذين كانوا يقومون بدوريات أمر مثير للصدمة. ونأمل أن تقوم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بالتحقيق وأن تسيطر بمزيد من الفعالية على جيشها وشرطتها.

وفيما يتعلق بالخفض التدريجي لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تدعم الصين البعثة في زيادة التنسيق مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة للمضي قدماً في خطة خفض التدريجي بطريقة منظمة ومسؤولة، وفقاً للحالة في الميدان ومعايير الانسحاب. ويساعد التقرير المرحلي عن خفض التدريجي الذي قدمته البعثة مؤخراً إلى المجلس على تحسين معرفتنا بالحالة في الميدان والتغييرات التي أدخلت على خفض التدريجي والتقدم المحرز فيه.

وينبغي أيضاً أن تؤخذ سلامة أرواح وممتلكات رعايا البلدان الثالثة على محمل الجد وأن تحظى بالحماية. ونهيب بحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تجري تحقيقاً شاملاً في الحالات الفظيعة للنهب المسلح والهجمات والاختطاف، في جملة أمور، وأن تحاسب الجناة.

إن أسباب الاضطرابات المطولة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية معقدة ولن يتم اجتثاثها بالوسائل العسكرية وحدها. وتؤيد الصين جهود الحكومة الرامية إلى تعزيز قدراتها في مجال الحكم، وتشجيع الإصلاح في القطاعات الرئيسية، وتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية، وممارسة سيطرة فعالة على منطقتها الشرقية.

ومن المهم تقدير دور التنمية في تعزيز الأمن والاستفادة من الموارد الطبيعية من أجل خلق فرص العمل، وتحسين سبل العيش، والقضاء على الفقر، بغية كسر حلقة العنف المفرغة. إن تعزيز الثقة السياسية المتبادلة والانخراط في تعاون متبادل المنفعة بين بلدان المنطقة يفضيان إلى تحسين الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونرحب بنجاح عقد مؤتمر قمة الاجتماع العاشر الرفيع المستوى لآلية الرقابة الإقليمية المنبثقة عن الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، وندعم بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تعزيز التعاون مع المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى والاضطلاع بدور إيجابي في تحقيق السلام والاستقرار في البلد والمنطقة. إن الحفاظ على الاستقرار السياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية أمر أساسي للسلام والتنمية في البلد.

ونلاحظ أن آخر تقرير للأمين العام (S/2022/252) يشير إلى التقلبات السياسية والجدل والتحديات الأخيرة المتعلقة بانتخابات عام ٢٠٢٣. وترحب الصين بالتزام الرئيس تشيلومبو تشيسيكيدى بإجراء انتخابات حرة وديمقراطية وشفافة ضمن الإطار الزمني الدستوري. ونرحب باعتماد اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات

وفيما يتعلق بالعمليات العسكرية المشتركة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا، نرحب بالجهود المبذولة لتفادي تضارب عملياتها. ومع ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء حقيقة أن العمليات المشتركة في منطقة بيني بمقاطعة كيفو الشمالية لم تنجح بعد في تحسين الحالة الأمنية أو التصدي بشكل حاسم لخطر القوات الديمقراطية المتحالفة.

ونحث حكومتنا جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا على زيادة تنسيقهما مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا ليس ضرورياً لضمان حماية المدنيين وسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني فحسب، بل يمكن أيضاً أن يدعم الجهود الرامية إلى الاحتفاظ بالمناطق التي تم تطهيرها ومنع القوات الديمقراطية المتحالفة من الانتشار في أراض جديدة حيث يمكنها إعادة توطيد موطئ قدم لها.

وفيما يتعلق بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة، فإن إطلاق جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية النار على دورية تابعة للبعثة في كيفو الشمالية يثير قلقاً بالغاً أيضاً. ونردد دعوة الأمين العام إلى محاسبة المسؤولين عن ذلك.

وترحب المملكة المتحدة بالتقدم المحرز في وضع وتفعيل البرنامج الجديد لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية. ومن الضروري التعلم من الجهود السابقة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك عن طريق اعتماد نهج لامركزي ومجتمعي. ونرحب بالدعم الفني الذي تقدمه الأمم المتحدة في ذلك الصدد. ومع بدء المرحلة التشغيلية، سيكون من الأهمية بمكان إنشاء هيكل منسقة شاملة بين الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية.

وإذ ننتقل إلى المرحلة الانتقالية للبعثة، فإننا نشاطر الأمين العام رأيه بأن الخطة الانتقالية والمعايير المرجعية المرتبطة بها توفر إطاراً شاملاً لتعبئة الجهود الجماعية للحكومة والأمم المتحدة والشركاء الدوليين. وسيكون لوضع خطوط الأساس وتتبع التقدم المحرز إزاء

السيد روسكو (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أبدأ بالانضمام إلى الآخرين في تقديم الشكر إلى الممثلة الخاصة للأمين العام كيتا على إحاطتها الشاملة والواضحة بشكل مميز. ونطلع إلى قراءة مساهمة السيدة بابيت إينوبوندايي في الوقت المناسب.

وأود أيضاً أن أشاطر القلق الذي أعرب عنه آخرون جالسون حول طاولة مجلس الأمن بشأن الأبناء التي تفيد بأن طائرة مروحية سقطت اليوم في روتشورو بكيفو الشمالية. ونأمل أن تكمل مهمة الإنقاذ الجارية اليوم بالنجاح، ولكننا نتذكر أيضاً المخاطر التي يتعرض لها يوماً حفظة السلام في جميع أنحاء العالم لتنفيذ ولاياتنا.

وتشعر المملكة المتحدة بقلق بالغ، كما سمعنا اليوم حول طاولة المجلس، إزاء العنف الذي يواجهه المدنيون في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك الهجمات المستمرة التي تشنها الجماعات المسلحة. وبالإضافة إلى الجماعات المسلحة مثل القوات الديمقراطية المتحالفة والتعاونية من أجل تنمية الكونغو، نشعر بقلق متزايد إزاء عودة حركة ٢٣ مارس إلى الظهور. ونرحب بالجهود التي تبذلها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل تعزيز الحماية في منطقة دجوغو بمقاطعة إيتوري، ولكننا نشير إلى أن انعدام الأمن حول مخيمات النازحين داخلياً لا يزال مستمراً.

ومما يثير القلق أيضاً عدد عمليات الاختطاف الأخيرة في كيفو الشمالية، التي جعلت نسبة كبيرة من المقاطعة غير متاحة للجهات الفاعلة في المجال الإنساني. وبينما نحيط علماً بالجهود التي تبذلها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لمعالجة الأمن في شرق البلد، فإننا ندعوها إلى تكثيف تلك الجهود بغية تحسين الأمن ووصول المساعدات الإنسانية وتخفيف معاناة السكان الكونغوليين.

وبعد مرور عام تقريباً على إعلان حالة الحصار، ترحب المملكة المتحدة بإعادة العمل بالإجراءات القضائية المدنية. ونحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على مواصلة التخفيف من الآثار السلبية لحالة الحصار. يشمل ذلك وضع أهداف واضحة وخطة خروج ومعالجة توصيات اللجنة الوطنية للدفاع والأمن.

في الاتجاه الصحيح. بيد أن للعنف أيضاً أثراً خطيراً على وصول المساعدات الإنسانية، ولهذا السبب اضطرت مختلف المنظمات الإنسانية إلى تعليق عملها في مناطق مثل بيني. ولذلك نشدد على ضرورة كفالة الاحترام الكامل لعمل موظفي المساعدة الإنسانية، فضلاً عن أهمية التدابير الرامية إلى تعزيز الأمن على طول محاور التوزيع التي تمر عبرها المعونة الإنسانية والعاملون عليها.

وفي ضوء هذه الحالة المثيرة للقلق بات من الضروري تقييد تدفق الأسلحة. فلن تتمكن الجماعات المسلحة من دون هذا العنصر الرئيسي من شن حملات عنيفة بالسهولة النسبية التي يبدو أنها تفعل بها ذلك. وبطبيعة الحال، نقرّ بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية والتدابير المتخذة في مجال العدالة الانتقالية. ونشجع أصحاب المصلحة المعنيين على مواصلة إحراز تقدم في تلك المجالات. ونعتقد أن لجهودهم أثراً مضاعفاً وهي توفر فرصاً للمقاتلين السابقين، مما سيساعد على تعزيز المصالحة الوطنية.

وفيما يتعلق بالمساءلة، نحيط علماً بالحكم الذي أصدرته محكمة عسكرية وجدت ٥٠ شخصاً مذنبين بقتل خبريي الأمم المتحدة زايذا كاتالان ومايكل شارب ورفاقهما الكونغوليين الأربعة.

ومع ذلك، ندعو إلى الإبقاء على الوقف الاختياري لعقوبة الإعدام الساري في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ عام ٢٠٠٣ وإلى معاقبة الجناة بالسجن بدلا من الإعدام.

وفيما يتعلق باستراتيجية خروج البعثة وخطتها الانتقالية، سنتظل المكسيك منتبهة للتقدم المحرز بشأن المعايير المرجعية، فضلا عن كل ما يتصل ببرنامج انسحاب البعثة من تتجانيقا، الذي سيجري في حزيران/يونيه. ومن المهم أن تتماشى العملية الانتقالية مع الواقع في الميدان وأن تكون قادرة على التغيير وفقا للتطورات هناك.

ولا يمكن النظر إلى عمل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ووجود فريق الأمم المتحدة

مؤشرات الانتقال، بصورة مشتركة بين الأمم المتحدة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، أهمية خاصة في الوقت الذي يتطلع فيه المجلس إلى تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الانتقالية. ونتطلع إلى تحديثات مستقبلية للمعلومات بشأن المرحلة الانتقالية، كجزء من دورة الإبلاغ المنتظمة.

وفي الختام، أود أن أثنى على عمل الممثلة الخاصة كيتا وفريقها في ظل ظروف بالغة الصعوبة. ويحدونا أمل صادق في أن تتمكن قريبا الجهود الجماعية التي تبذلها البعثة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من تهيئة بيئة أكثر استقراراً وسلاماً لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد غوميس روليدو فيردوسكو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):

أود، شأني شأن المتكلمين الآخرين الذين سبقوني، أن أتقدم بالشكر إلى الممثلة الخاصة بننو كيتا على إحاطتها الشاملة التي قدمتها اليوم. وبطبيعة الحال، فإني أشيد بعملها.

خلال الأشهر الثلاثة الماضية، شهدنا تغييرات كبيرة على الجبهة السياسية، ولا سيما صياغة خارطة الطريق لإجراء الانتخابات. ونحن على ثقة باستمرار توطيد التغييرات التشريعية واللوجستية وتغييرات الميزانية اللازمة لضمان إجراء الانتخابات في عام ٢٠٢٣ ضمن الإطار الزمني الذي يحدده الدستور.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية وحماية المدنيين، يجب أن نعرب عن بالغ قلقنا وأن ندين العنف الذي ترتكبه الجماعات المسلحة، مثل التعاونية من أجل تنمية الكونغو، ضد المدنيين بمن فيهم الفتيات والفتيان، ولا سيما الهجمات المتعمدة التي تُشن على مخيمات النازحين داخليا. والمعلومات التي أطلعنا عليها الممثلة الخاصة للتو خطيرة جداً ويمكن أن تعرض للخطر التقدم المحرز على الجبهة السياسية. كما أن إسقاط أو اختفاء مروحية تابعة للبعثة أمر جسيم جداً، مما يدل بوضوح على الانقلاب الشديد وهشاشة الحالة الأمنية.

وتعتقد المكسيك أن التحقيق الذي أجرته السلطات الكونغولية رداً على الهجوم على مخيم بلين سافو هو، بطبيعة الحال، خطوة

وإعادة إدماجهم. وسيكون إدماج المرأة ومشاركتها الفعالة أمرا أساسيا لنجاح جميع تلك الجهود واستدامتها.

(تكلمت بالإنكليزية)

وتتعلق نقطتي الثانية بحقيقة شعور أيرلندا بقلق بالغ إزاء استمرار انعدام الأمن وبشاعة الحالة الإنسانية وحالات حقوق الإنسان في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحث الحكومة على كفالة أن يكون تنفيذ حالة الحصار محددًا زمنيًا، وله أهداف قابلة للقياس بوضوح. ويجب أن تكون العمليات العسكرية متسقة مع القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وترحب أيرلندا بالجهود الرامية إلى إجراء عملية تنسيق ثلاثي فعالة بين البعثة، والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية. وهذا أمر أساسي لضمان حماية المدنيين وسلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني. ولا نزال نشعر بالقلق إزاء الحادث الذي أطلق فيه جنود من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية النار على دورية تابعة للبعثة في كيفو الشمالية، وترحب بتأكيدات السلطات الكونغولية بأنها ستبدأ التحقيقات.

وتدين أيرلندا بشدة جميع الهجمات التي تشن ضد المدنيين وتشير إلى ملاحظات السيدة كيتا المثيرة للقلق في هذا الصدد اليوم. إن الهجمات المستمرة والمتواصلة التي تشنها الجماعات المسلحة على المدنيين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن الهجوم الذي وقع في الشهر الماضي على موقع المشردين داخليا في بلين سافو، حيث لقي أكثر من ٦٠ من أضعف الناس في البلد حتفهم، تظهر مدى الصعوبة التي سيواجهها بناء سلام مستدام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أنها تذكر مأساوي بمدى الحاجة الماسة إلى ذلك.

وتحيط أيرلندا علما بالحكم الصادر في قضية اغتيال خبيري الأمم المتحدة مايكل شارب وزيدا كاتالان ورفاقهما الكونغوليين الأربعة.

القطري بمعزل عن الأسباب الكامنة وراء النزاع مثل تشريد السكان والعنف، وكما أبرزنا هذا الصباح، الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. وبالنسبة للمكسيك، لا غنى عن اتباع نهج شامل لبناء سلام مستدام، يأخذ في الاعتبار جميع معايير التنمية.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (تكلمت بالفرنسية): أود أنا أيضا أن أشكر الممثلة الخاصة كيتا على إحاطتها الثاقبة والهامة صباح اليوم. وترحب أيرلندا بقيادتها وبالعامل الهام الذي تضطلع به بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأنهو كذلك بحضور زميلنا ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية هذا الصباح، الذي نرحب به أيما ترحيب.

وأود أن أتناول ثلاث نقاط.

أولا، ترحب أيرلندا بالتزام الرئيس تشيسيكودي الصريح بإجراء انتخابات في عام ٢٠٢٣، وفقا للدستور. وترحب باعتماد اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات لخريطة طريق انتخابية ونشدد على أهمية إجراء عملية انتخابية شاملة للجميع وذات مصداقية في الظروف الملائمة. وقد يؤدي الإخفاق في ضمان ذلك إلى تقويض التماسك الاجتماعي.

يتوقف تحقيق الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية على عوامل كثيرة. ينبغي تعزيز التعاون الإقليمي، بما في ذلك من خلال الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. ونهني الرئيس تشيسيكودي على عقد الدورة العاشرة لآلية الرقابة الإقليمية في كينشاسا. فهذا الاجتماع والبيان الصادر عنه يبرهنان على الالتزام المستمر بالجهود المشتركة الرامية إلى إقامة سلام دائم من خلال الحوار والتنسيق والتعاون. ومن الضروري أيضا وضع استراتيجية شاملة لإصلاح قطاع الأمن.

ولا غنى كذلك عن تعزيز نظام العدالة، ومكافحة الإفلات من العقاب، وتنفيذ عملية مجتمعية لنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم

بالإصابات، ولكنني أود الإعراب عن مواساتنا لأفراد البعثة في هذا الصباح الصعب جدا. إنهم يعملون في الخطوط الأمامية من أجل تحقيق السلام في سياق بالغ الصعوبة. ومنتظر مزيدا من التفاصيل عن ذلك الحادث الخطير.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشارك المتكلمين الآخرين في توجيه الشكر للممثلة الخاصة على إحاطتها وأرحب بممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية في هذه الجلسة.

كما نضم صوتنا إلى أصوات أعضاء المجلس الآخرين في الإشادة بحفظة السلام الذين ربما فقدوا أرواحهم اليوم في تحطم طائرة هليكوبتر تابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إنه يوم حزين حقا ويذكرنا بالمخاطر التي يتعرض لها حفظة السلام يوميا.

على نحو ما سمعنا، لا تزال الحالة السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية متوترة. وندعو جميع الأطراف، قبل الانتخابات التي ستجرى في البلد عام ٢٠٢٣، إلى تجنب اتخاذ إجراءات يمكن أن تؤدي إلى تداعيات سلبية وذلك بتجنب مآربها الشخصية. ومن الأهمية بمكان الحفاظ على الزخم الإيجابي للتحضيرات الجارية وخريطة الطريق الانتخابية، التي ستكفل مصداقية الانتخابات، وكذلك مشاركة النساء والشباب. ونحيط علما بانتهاكات الحيز الديمقراطي المذكورة في التقرير (S/2022/252) وندعو السلطات إلى الامتناع عن الأعمال التي قد تضر بالمناخ الانتخابي.

أما الحالة الأمنية، ولا سيما في مقاطعتي كيفو الشمالية وإيتوري الشرقيتين، فمثير للقلق أكثر من أي وقت مضى، بالنظر إلى استمرار حالة الحصار والهجمات التي تشن على المدنيين.

وكذلك شهدنا في كيفو الجنوبية احتداما للعنف القبلي الذي يغذيه خطاب الكراهية في وسائل الإعلام المحلية ووسائل التواصل الاجتماعي.

ويساور ألبانيا قلق عميق إزاء العنف الجنسي المتصل بالنزاع ضد النساء والأطفال الذي ترتكبه الجماعات المسلحة، بل وعناصر

وندعو السلطات إلى الإبقاء على الوقف الاختياري لعقوبة الإعدام واتخاذ خطوات نحو إلغائها في القانون.

ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع، الذي ترتكبه الجماعات المسلحة وأفراد تابعون للدولة. ويجب أن نتاح لجميع الناجين من هذه الانتهاكات إمكانية الوصول الآمن ومن دون عوائق إلى الخدمات الطبية وغيرها من الخدمات المناسبة والحصول على التعويضات. ونحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على التعجيل بالعمل المتعلق بإنشاء لجنة وطنية للعدالة الانتقالية في ذلك الصدد.

ثالثا، نرحب بالخطة الانتقالية ومعاييرها، التي يمكن أن توفر إطارا شاملا لحشد الجهود الجماعية للحكومة ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات المعنية، بما في ذلك المجتمع المدني والشباب. ويشكل التقرير المرحلي الأخير نقطة انطلاق، وإن كنا نود أن نرى بيانات مصنفة إقليميا بدرجة أكبر ومزيد من الوضوح فيما يتعلق بقياس التقدم المحرز في ضوء المعايير المرجعية.

ويسر أيرلندا أن تشهد تعزيز التخطيط والتنسيق بين الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة لكفالة انسحاب البعثة على نحو مستدام من مقاطعة تتجانيا. وبالنظر إلى التحديات الأمنية التي لا تزال قائمة في مناطق معينة، نعتقد أنه من الأهمية بمكان أن يتم خفض التدريجي لوجود البعثة في المقاطعة بطريقة تدريجية ومسؤولة. وسيساعد هذا خفض التدريجي في الحفاظ على المكاسب التي تحققت بشق الأنفس والتي حققها شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية وتحققت من أجله.

وقبل أن أختتم بياني، فإننا، شأننا شأن الآخرين، أصبحنا على علم بالتقارير التي تفيد بتحطم طائرة هليكوبتر تابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في منطقة كيفو الشمالية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونفهم أنه يجري التحقيق في ملابسات الحادث وأنه يجري إعداد بعثة للبحث والإنقاذ. وبطبيعة الحال، لا يزال يتعين تأكيد التفاصيل المتعلقة

الرئيسة: أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

أشكر ممثلة ألبانيا على بيانها، وأشكر السيدة بنتو كيتا، الممثلة الخاصة للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية على إحاطتها الشاملة، وأرحب بمشاركة المندوب الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية في اجتماعنا اليوم، ونتقدم بالتهنئة لبلده على انضمامه لجماعة شرق أفريقيا. وأود أن ننتهز هذه الفرصة لمشاركة زملائي في الإعراب عن خالص عزائنا ومواساتنا لشعب وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وعائلات ضحايا الهجمات الأخيرة التي شنت في إيتوري وكيفو الشمالية. وتؤكد هذه الهجمات أن تحقيق السلام المستدام يتطلب الاستمرار في التصدي للتحديات الأمنية المعقدة والمتربطة التي تواجهها جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما في المنطقة الشرقية، وفي مقدمة هذه التحديات التي فاقمت بدورها الأوضاع الإنسانية الهشة، استمرار العنف القبلي وانتشار خطاب الكراهية وازدياد حالات العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، فضلا عن الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية والجريمة العابرة للحدود. وفي هذا السياق، تؤكد دولة الإمارات أهمية الالتزام بالقانون الدولي الإنساني والتخفيف من تأثير العنف على الفئات الأكثر عرضة للضرر، وعليه فإن معالجة التحديات الأمنية يتطلب أن تبقى مسألة حماية المدنيين في صميم الجهود التي تبذلها كافة الجهات المعنية. وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة توفير الحماية للعاملين في المجال الإنساني، ونعرب عن قلقنا إزاء استمرار الهجمات ضد موظفي الأمم المتحدة، ومن ضمنهم المعنوبين بحماية المدنيين. كما ينبغي التركيز بشكل خاص على وضع النساء في المناطق التي تشهد تصاعدا في العنف لكفالة حصولهن على الدعم والحماية اللازمين. علاوة على ذلك، من المهم البناء على التعاون القائم بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والدول المجاورة والشركاء الإقليميين، الذي يتجلى من خلال المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ومن المهم اتباع نهج إقليمي متكامل للتصدي للتحديات الأمنية المشتركة وتعزيز العلاقات الدبلوماسية والتعاون الاقتصادي، حيث ستسهم

حكومية. وعلاوة على ذلك، هناك اتجاه جديد يندرج بالخطر في استخدام الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع في الهجمات التي شنت مؤخرا، مما يثير تساؤلات جديدة عن الصلة بين الجماعات المسلحة والمنظمات الإرهابية الدولية. وأنكى من ذلك الهجمات على مواقع المرشدين داخليا تلبها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. إننا ندين بشدة هذه الأعمال. وعضا عن إراقة الدماء، تعتقد ألبانيا أن السبيل للمضي قدما هو المساءلة، لا الإفلات من العقاب، والمصالحة بدلا من انهيار الثقة.

والتعاون مع دول ثالثة لوضع حد للنزاع في شرق البلد بالسبل العسكرية لم يحقق النتائج المتوقعة. ونحث على تنفيذ هذه العمليات على نحو أكثر شفافية وتنسيقا، ونرحب بالخطوات الأولى المتخذة لتحقيق هذه الغاية. كما ندعو السلطات إلى التنفيذ الصارم لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار، الذي يجب أن يحظى بدعم جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والنساء والشباب.

ومن الضروري أن تكثف بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية جهودها للاستجابة بفعالية للتحديات في الميدان والاضطلاع بالولاية المنوطة بها. وتؤيد ألبانيا التسليم التدريجي للمسؤوليات وانسحاب البعثة على أساس تنفيذ المعايير المتفق عليها لتجنب أي ثغرات وصون ما حققته من منجزات حتى الآن. ومع ذلك، ولكي تنجح هذه العملية، يجب على وكالات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة الدوليين العمل معاً والتعجيل بتقديم التمويل في المناطق الحاسمة الأهمية مثل تنجانيقا.

وفي الختام، من الأهمية بمكان إعادة توجيه الموارد التي توجج الآن النزاع والاتجار غير المشروع صوب التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد ولتعم فائدتها على الشعب الكونغولي. وتؤيد ألبانيا عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) في محاسبة المسؤولين عن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وعن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أود أن أشكر الأمين العام للأمم المتحدة، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، على تقانيه والتزامه بقضية بلدي، وعلى تقريره عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2022/252)، موضوع مناقشاتنا اليوم. وأود أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن الذين يتحلون بسمات أثارت إعجابي الشديد؛ وأرى أن معظم أعضاء المجلس ملتزمون حقاً بتحسين الحالة في الكونغو، ونشكرهم على ذلك.

وأود أيضاً أن أرحب بحضور ابنة بلدنا السيدة ليا بابيت إنويبونداي، مؤسسة رابطة "شباب من أجل مكافحة الجوع" بيننا في جلسة اليوم.

لقد أحاط وفد بلدي علماً بتقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي يغطي الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ إلى ١٦ آذار/مارس ٢٠٢٢، وهو التقرير الذي قدمته لنا من فورها السيدة بنتو كيتا، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

اسمحوا لي أن أدلي ببعض التعليقات على المسائل التي أثيرت في التقرير والشواغل التي أعرب عنها أعضاء المجلس.

كما يبرز التقرير المعروف علينا، فإن الحالة السياسية في بلدي تطغى عليها أساساً الأعمال التحضيرية للانتخابات المقبلة والسعي إلى إقامة شراكات إقليمية.

فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للانتخابات العامة لعام ٢٠٢٣، كما يشدد على ذلك التقرير، أكد الرئيس فيليكس أنطوان تشيسيكيدى تشيلومبو، خلال خطابه عن حالة الأمة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ التزامه بالعملية، وقال:

"إن جعل جمهورية الكونغو الديمقراطية دولة ديمقراطية حقاً، أمر لا يمكن تحقيقه بدون إجراء انتخابات حرة وديمقراطية وشفافة ضمن الإطار الزمني الدستوري".

كافة هذه الجهود في تحقيق الأمن والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة بأكملها. وفيما يتعلق ببعثة منظمة الأمم المتحدة، ثمة ما يبعث على التفاؤل في ظل استمرار تعاونها مع الحكومة لتنفيذ الخطة الانتقالية للفترة ٢٠٢١ - ٢٠٢٣. وننضم إلى الآخرين في الإشارة إلى الدور المهم للبعثة في دعم جهود الحكومة، بما في ذلك عبر الاستمرار في تمكين النساء وتعزيز مشاركتهن بشكل كامل وهاهدف ومتساو في العملية السياسية. وختاماً، وفي سياق تعهدنا بتبسيط الضوء على تنفيذ القرار ٢٥٦٥ (٢٠٢١) خلال رئاستنا للمجلس، نود الإشارة إلى التحديات التي تواجهها جمهورية الكونغو الديمقراطية في ظل نقشي جائحة كوفيد-١٩، فكما تشير التقارير الأخيرة هناك ارتفاع في حالات الإصابة في الوقت الذي تقل فيه نسبة الأشخاص الحاصلين على اللقاح عن ١ في المائة، وعليه ندعو المجتمع الدولي إلى تكثيف جهوده لدعم جمهورية الكونغو الديمقراطية في الاستجابة للجائحة وتخفيف الأعباء عن النظام الصحي فيها.

أستأنف الآن مهامى كرئيسة للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد نزونغولا - نتالاجا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم

بالفرنسية): أضم صوتي إلى أصوات أعضاء مجلس الأمن الذين أعربوا عن قلقهم إزاء حادث طائرة الهليكوبتر الذي وقع في منطقة روتشورو. ونحن أيضاً منزعجون جداً من هذه الأخبار. ونأمل أن يبذل الفريق الذي أرسل للبحث عن هذه الطائرة كل ما في وسعه لتجنب أي ظروف مؤسفة. ونأمل في العثور على معظم الأشخاص الذين كانوا على متن تلك الطائرة أحياء.

كما يسعدني جداً أن المجلس قد رأى أنه من المناسب دعوتنا إلى هذه الجلسة بشأن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأود أن أشكر السيدة بنتو كيتا على عملها وعلى إحاطتها التي ناقشها اليوم.

وأود أن أبدأ بتهنئة الرئيسة على رئاسة بلدها لمجلس الأمن لشهر آذار/مارس ٢٠٢٢ وأشكرها على المبادرة بعقد جلسة اليوم

وقوة الدفاع الشعبية الأوغندية في إطار حالة الحصار ضد إرهابيي القوات الديمقراطية المتحالفة وجماعة مدينة التوحيد والموحدين بوتيرة منتظمة في منطقة الشمال الكبير وفي الجزء الجنوبي من إيتوري.

أدت تلك العمليات إلى تفكيك وتدمير العديد من معازل الجماعات، مما أجبرها على تغيير استراتيجيتها القتالية. فقد تفرعت إلى مجموعات صغيرة ومتنقلة، يقوم عناصرها في طريقهم باغتصاب وذبح السكان المدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، استخدموا أيضاً أساليب إرهابية، مثل استخدام المفجرين الانتحاريين، على سبيل المثال، في إقليم بيني يومي ٢٤ و ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، ووضعوا طروداً مفخخة في أويشا في ٥ كانون الثاني/يناير. وردا على هذه العمليات، فإن إرهابيي القوات الديمقراطية المتحالفة، وجماعة مدينة التوحيد والموحدين ومؤيدوهم يستخدمون أيضاً قنابل مرتجلة لإرهاب السكان. وعلاوة على ذلك، نلاحظ عودة نشاط التعاونية من أجل تنمية الكونغو التي ورد ذكرها في وقت سابق عدة مرات، في إيتوري.

إن الأساليب الفعالة تلك تتطلب من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية إعادة تكييف استراتيجياتهما وإعادة معابرتها، وتجميع جهود مشتركة إضافية لتحديد تلك الجماعات السلبية، وتوفير الأمن الدائم للسكان في الجزء الشرقي من بلدي. وبالإضافة إلى الاستراتيجية العسكرية، ما برح رئيس دولة جمهورية الكونغو الديمقراطية متمسكا بالتزامه باستعادة السلام والأمن في شرق البلد، والانخراط في الدبلوماسية الإقليمية التي يمكن أن تغير في نهاية المطاف الحالة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك في المنطقة بأسرها.

بالإضافة إلى النهج الإقليمي لتهدئة الجزء الشرقي من البلد، تنتظر حكومتي أيضا في إيجاد حلول غير عسكرية لكل من الجماعات المسلحة المحلية والأجنبية لإحلال السلام في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة الإقليمية.

إن التآزر بين المبعوث الخاص للأمن العام لمنطقة البحيرات الكبرى، وآلية الرصد الوطنية للاتفاق الإطار لجمهورية الكونغو

لقد تكرر ذلك التصميم في التقدم المحرز التالي: الانتهاء من تشكيل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، كما أكد العديد من أعضاء المجلس في وقت سابق؛ وتعيين امرأة نائبة للأمين التنفيذي الوطني للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات؛ وقيام الحكومة بتخصيص الموارد تدريجيا للجنة الوطنية المعنية بالانتخابات المركزية؛ واعتماد اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات لخارطة الطريق للعملية الانتخابية ٢٠٢١-٢٠٢٧؛ واعتماد الحكومة لثلاثة مشاريع مراسيم. ويتعلق أولها بتنظيم تجميع الأنشطة التنفيذية في إطار تحديد هوية الناخبين وتسجيلهم، وتحديد هوية السكان، والتعداد العام. ويتعلق مشروعاً المرسومين الثاني والثالث باستحداث بطاقة هوية وطنية وقاعدة بيانات عامة للسكان.

على الرغم من التحديات المتصلة بالقيود الأمنية والمالية واللوجستية، تعمل الحكومة، تحت قيادة رئيس الدولة، على ضمان نجاح العملية الانتخابية، ونرحب بجميع أشكال الدعم والتيسير والمساهمات البناءة الأخرى التي يمكن أن تساعد في إنجاح العملية.

علاوة على ذلك، فإن رئيس الجمهورية، تأكيداً للرغبة التي أعرب عنها في بداية ولايته في تعزيز علاقات حسن الجوار والتعاون مع قادة المنطقة، شارك مؤخراً في حدثين إقليميين رئيسيين وهما: مؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، الذي انعقد في برازافيل في ١٩ كانون الثاني/يناير؛ والاجتماع العاشر الرفيع المستوى لآلية الرقابة الإقليمية لإطار السلام والأمن والتعاون في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة الإقليمية، الذي انعقد في كينشاسا في ٢٤ شباط/فبراير. وأكد مؤتمراً القمة من جديد التصميم المشترك للدول الأعضاء على مواصلة التعاون في إحلال السلام في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أما فيما يتعلق بالحالة الأمنية، فلا يزال الوضع هادئاً عموماً في جميع أنحاء البلد، بصرف النظر عن أنشطة الجماعات المسلحة في بعض الأراضي الواقعة في شرق البلد. وتجري متابعة وتطور العمليات المشتركة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية

المكافحة لا تزال تشكل جزءاً لا يتجزأ من عمل رئيس الجمهورية. ومنذ البداية، التزم بالعمل على توطيد سيادة القانون. وتعمل مختلف هيكل الدولة القائمة، فضلا عن الوكالات الأخرى التي أنشأها الرئيس حديثاً منذ عام ٢٠١٩، مثل وكالة منع ومكافحة الاتجار بالبشر واللجنة الوطنية لمنع التعذيب، بجد لتحقيق هذا الهدف.

وعلى نفس المنوال، تلتزم حكومة بلدي أيضاً بمكافحة الإفلات من العقاب داخل الجيش والشرطة. وتوضح الفقرة ٢٦ من تقرير الأمين العام قيد النظر هذا التركيز: بالإضافة إلى الأحكام القاسية الصادرة بحق الجناة، فإن تفعيل محكمة عسكرية جديدة في شباط/فبراير ٢٠٢٢ في بيني، بسبب قربها، سيسهم في مكافحة الإفلات من العقاب.

وفيما يتعلق بالادعاءات المتعلقة بالانتهاكات التي ارتكبتها عناصر من قوات الأمن، اعتمد نظام القضاء العسكري الكونغولي تدابير لمقاضاة مرتكبي الجرائم، وسوف تستمر تلك التدابير. وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تفعيل العدالة الانتقالية، فضلاً عن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتعزى الحالة الإنسانية المقلقة التي لوحظت في بلدي إلى حد كبير إلى نشاط الجماعات المسلحة والنزاعات التي تؤثر أيضاً على البلدان المجاورة، التي تلجأ شعوبها أحياناً إلى أراضيها. وما فتئت تلك الجماعات المسلحة، ولا سيما القوات الديمقراطية المتحالفة وجماعة التعاونية من أجل تنمية الكونغو، تنفذ هجمات مميتة غير مقبولة. وندين بشدة هذه الهجمات ضد مخيمات النازحين، وكذلك ضد المواطنين المسالمين.

ولا يزال بلدي يتصدى لهذه الحالة الدقيقة والصعبة، نظراً للعدد الكبير جداً من المشردين داخليا وجميع التحديات المصاحبة لذلك. ولهذا السبب، أطلقت حكومة بلدي، بالشراكة مع الأمم المتحدة، خطة للاستجابة الإنسانية في ١٧ شباط/فبراير. وتستهدف الخطة ٨,٨ مليون شخص من أضعف الفئات السكانية. وبما أن الاحتياجات هائلة، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية ستكون ممتنة جداً لأي مساعدة إضافية يمكن أن يقدمها الشركاء الآخرون إلى هؤلاء السكان المنكوبين.

الديمقراطية، وغيرها من الجهات الضامنة الإقليمية والدولية التي تعمل على تعزيز التعاون بشأن التدابير غير العسكرية، سيسهم في القضاء التدريجي على القوى السلبية في المنطقة.

كذلك فإن إحلال السلام في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية يجب أن يؤدي حتماً إلى تعزيز مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر، فضلاً عن نهب الموارد الطبيعية، وهو ما ذكره العديد من المتكلمين في وقت سابق. وفي هذا الصدد، يجب عدم استبعاد رسم سياسة جزاءات فعّالة وذات توجيه جيد كوسيلة لتعطيل جميع الشبكات الشبيهة بالمافيا.

أخيراً، وفي سياق العديد من أعمال الاستسلام الحالية والمقبلة التي يقوم بها المقاتلون العاملون في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، أضحى البرنامج الجديد لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية، الذي أنشأه الرئيس تشيسيكيدى تشيلومبو، يشكل أداة رئيسية للتهدئة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونردد الدعوة إلى زيادة الشراكة والدعم لضمان الأداء الكامل للبرنامج.

على الرغم من تلك الجهود التي بذلها رئيس الجمهورية في سعيه إلى إقامة شراكات إقليمية لتغيير سردية الحالة الأمنية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة الإقليمية على حد سواء، قامت حركة ٢٣ مارس في ليلة ٢٧ إلى ٢٨ آذار/مارس بعمليات توغل وهاجمت مواقع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في شانزو ومونيوني في إقليم روتشورو. بعد كل الاتفاقات الموقعة مع حركة ٢٣ مارس والقضاء عليها من جانب جهات، منها لواء التدخل التابع للأمم المتحدة، هناك سبب للتساؤل عن عودة ظهور حركة ٢٣ مارس. وعلاوة على ذلك، لا تزال هناك أسئلة كثيرة تُطرح، بما في ذلك عن مصدر إمداداتها ومن الذي يزودها بالأسلحة والذخيرة ولماذا؟ أما فيما يتعلق بمكافحة انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك العنف الجنسي، فيود وفدي أن يؤكد أن هذه المعركة لا تزال في صميم عمل رئيس الجمهورية، وحكومته؛ وهذه

وفيما يتعلق بتنفيذ الخطة الانتقالية واستراتيجية الانسحاب التدريجي والمرحلي لبعثة الأمم المتحدة، تعمل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة في تعاون وثيق على أساس خريطة الطريق التي تم وضعها. وتجسد التقييمات الأولية المشتركة التقدم المحرز بشأن المعالم الـ ١٨ والمؤشرات المحددة. وفيما يتعلق بالانسحاب من مقاطعة تنجانيقا، المقرر في حزيران/يونيه ٢٠٢٢، سيكون من المستصوب إجراء تقييم ميداني مشترك، تمهيدا للانسحاب. وحكومة بلدي تؤيد الانسحاب وتستعد له.

أما فيما يتعلق بالتحقيق في مقتل خبيرين من خبراء الأمم المتحدة، فقد صدر الحكم في المحاكمة الأولى ضد ٥١ شخصا ثبتت إدانتهم. وتغتم حكومة بلدي هذه الفرصة للإعراب عن تضامنها مع الأسر والبلدان المتضررة من هذه الخسارة الفادحة والمؤلمة، وتود أن تطمئن المجتمع الدولي إلى أن العدالة ستتحقق.

وأود أن أختتم بياني بتوجيه الشكر مرة أخرى إلى السيدة بنتو كيتا، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على التزامها. وتقدر حكومة بلدي تقديرا عاليا العمل الممتاز الذي تقوم به في بلدي في وقت عصيب. ونؤكد لها تعاوننا الكامل لضمان نجاح عملها.

ولا يفوتني أن أشكر قوات بعثة منظمة بصفة عامة، ولواء التدخل بصفة خاصة، على التضحيات التي ما زالوا يقدمونها حتى يمكن استعادة السلام في الجزء الشرقي من بلدي.

الرئيسة: لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.

وفيما يتعلق ببعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تقدم حكومة بلدي الطلبات التالية:

أولا، ينبغي للأمم المتحدة ومجلس الأمن تخصيص موارد كافية للبعثة حتى تتمكن من الاضطلاع بولايتها بفعالية.

ثانيا، بالنظر إلى أن عملية إعادة تشكيل قوة بعثة الأمم المتحدة قد اكتملت تقريبا، بما في ذلك إعادة تشكيل لواء التدخل، تطلب جمهورية الكونغو الديمقراطية الاضطلاع بالمزيد من العمليات المشتركة والمخططة والمكثفة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة، وفقا للقرار ٢٥٥٦ (٢٠٢٠). والهدف من ذلك هو زيادة الضغط على الجماعات المسلحة ودفعها، إن أمكن، إلى الاستسلام. ويمكن لنتيجة هذه العمليات، في سياق انتخابات عام ٢٠٢٣، أن تسهل أيضا سير العملية الانتخابية بسلاسة في الأقاليم المعنية.

ثالثا، ينبغي للمجلس أن يكفل ملء الفراغ الذي خلفه انسحاب الوحدة الأوكرانية من حيث الأفراد والمعدات في غضون فترة زمنية معقولة لمنع إضعاف بعض القدرات التشغيلية الأساسية لقوة بعثة الأمم المتحدة في هذا السياق من الحرب غير المتناظرة.

رابعا، ينبغي للمجلس أن يكفل تعزيز الشراكة بين بعثة الأمم المتحدة وقوات الدفاع والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية على نحو أكثر تأثيرا، الأمر الذي بدأ بالفعل، من حيث النقل وبناء القدرات بشكل فعال.

وأخيرا، يشجع وفد بلدي على استخدام النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء وتنفيذه أفقيا داخل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.